تحليل العلاقة بين الإنفاق السياحي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة 2004-2020

الباحثة : م. اسراء سعد فهد
كلية العلوم السياحية / الجامعة المستنصرية
Israa.saad@uomustansiriyah.edu.iq
المشرف : ا.د يونس بوجلبان
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف / جامعة صفاقس/ تونس
younes.boujelbene@gmail.com

مستخلص البحث:
يسعى هذا البحث إلى بيان أهمية الإنفاق السياحي الوافد وتأثيره على اقتصاد الدول التي تستقبل السياح، مع التركيز بشكل خاص على تأثيره على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2020. يتناول البحث كيفية تطور هذا المؤشر بشكل متذبذب نتيجة عوامل متعددة مثل عدم الاستقرار الأمني والسياسي، الأزمات الاقتصادية وتأثيرات جائحة كورونا التي أضرت بالاقتصاد العالمي والعراقي على حد سواء. تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لفحص واقع العلاقة بين الإنفاق السياحي ومتوسط دخل الفرد، حيث كشفت الدراسة عن تذبذب في نتائج العلاقة بين المتغيرين نظرًا للعوامل المؤثرة المحددة. اذ تشير نتائج البحث إلى أن الإنفاق السياحي يملك القدرة على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العراق، ولكن التأثيرات المترتبة تتأرجح بشكل كبير بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية. ان استقرار هذه العوامل ضروري لتحقيق فوائد اقتصادية مستدامة من السياحة و من الضروري أيضا للحكومة العراقية التركيز على تحسين البنية التحتية السياحية والأمن في المناطق السياحية، وكذلك تنفيذ استراتيجيات ترويجية دولية لتحسين صورة العراق كوجهة سياحية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق السياحي، مؤشر متوسط نصيب الفرد، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق السياحي.

***البحث مستل من اطروحة دكتوراه الموسومة:**
تحليل العلاقة بين الانفاق السياحي والتنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2004-2020.

المقدمة :

تأتي اهمية البحث من اهمية العلاقة بين الانفاق السياحي ومتوسط نصيب الفرد وحسب تقديرات الدولة المعنية فاذا كانت مستقبلة للسياح فان هؤلاء يعد إنفاقهم بمثابة عائدات سياحية لهذه الدولة ويدون في ميزان المدفوعات كصفقات دائنة وبالعكس سيكون الإنفاق السياحي بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية ويدون في ميزان المدفوعات كصفقات مدينة. ويهدف البحث الى الاهتمام بمؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق الذي يعد من المؤشرات المهمة للقوة الدافعة للنمو الاقتصادي والدلالة على المستوى الذي وصل اليه المجتمع من الرفاه وتحليل العلاقة مع الانفاق السياحي الدولي الذي هو تعبير نقدي عن الطلب السياحي الدولي ومع بيان اهم العوامل المحددة لهذه العلاقة.

الاطار المنهجي للبحث:

اولا: مشكلة البحث: تمثل مشكلة البحث في فهم كيفية تأثير الإنفاق السياحي الوافد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال فترة تمتد من 2004 إلى 2020، وهي فترة شهدت تقلبات سياسية وأمنية كبيرة بما في ذلك الأزمات الاقتصادية والجائحة الصحية. يهدف البحث إلى تحديد العلاقة الديناميكية بين هذين المتغيرين في ظل تلك التحديات

ثانيا :هدف البحث يهدف البحث الى:

1- التعريف بالانفاق السياحي وعناصره واهميته للبلدان المستقبلة للسياح.

2- التعريف باهمية مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي واثره على مستوى معيشة المواطنين وعلى نمو الاقتصاد الوطني .

3- تحليل واقع العلاقة بين الانفاق السياحي ومتوسط نصيب الفرد العراقي للسنوات (2004-2020) واهم محددات العلاقة .

ثالثا :فرضية البحث: يفترض البحث ان متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي لم يتأثر ايجابا مباشرا بتغير السوق السياحي في العراق والذي يحدد العلاقة بين الانفاق السياحي وتطور متوسط نصيب الفرد العراقي بشكل متأرجح.

رابعا :.منهج البحث المتبع : تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في دراسة متغيرات البحث وتحقيق اهدافه

خامسا : هيكلية البحث تضمن البحث ثلاثة مباحث اساسية:

المبحث الاول: الانفاق السياحي (المفهوم والعناصر والاثار وطرق القياس)

المبحث الثاني: متوسط نصيب الفرد والناتج المحلي الإجمالي في العراق (المفهوم والاهمية التطور)

المبحث الثالث: تحليل واقع العلاقة بين الانفاق السياحي في متوسط نصيب الفرد العراقي.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث :تمثلت الحدود الزمانية للبحث خلال المدة 2004-2020، اما عن مكان الدراسة دولة العراق

المبحث الاول

الانفاق السياحي (المفهوم والاهمية – العناصر وطرق القياس)

اولا :المفهوم :

يعرف الانفاق السياحي بانه كل انفاق يتم داخل الدولة المضيفة أي (المستقبلة للسائحين) بواسطة السائحين انفسهم على مختلف السلع والخدمات ويعني مقابل استهلاك الخدمات السياحية سواء كان انفاقا من مواطني الدولة او انفاقا من الزائرين الأجانب أي السائحين الدوليين بمعنى كلما زاد الاستهلاك السياحي نتيجة زيادة السائحين وعدد الليالي والمستوى الاقتصادي كلما زاد الانفاق السياحي، او هو الإنفاق الذي يقوم به السائحون على مختلف السلع والخدمات السياحية وغير السياحية خلال إقامتهم في الدولة المضيفة، فكل إنفاق يتم داخل الدولة المضيفة ممن يعد سائحا يعد انفاق سياحي استهلاكي، وأما الإنفاق الذي يقوم به المستثمرون في صناعة السياحة من خلال إنشاء وتسويق المشاريع والمنتجات السياحية المتنوعة لتحقيق أرباح فهو إنفاق سياحي استثماري وهو من هذا الجانب يمثل دخلاً تحصل عليه فئات مختلفة في المجتمع.[1]

1 حميد الطائي: مدخل إلى السياحة والسفر والطيران، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،ط ١ ،2022 ، ص129

كما يوضح مفهومه بأنّة المبلغ المدفوع لشراء السلع الاستهلاكية والخدمات، اضافة الى الاشياء الثمينة (اللوحات الزيتية، والاعمال الفنية، والمجوهرات، ...الخ) للاستخدام الشخصي او للاهداء، او لاغراض الرحلة السياحية واثناءها، ويشمل ذلك انفاق السياح بأنفسهم وكذلك الانفاقات المسددة من قبل اخرين ، [1] ويشمل الانفاق السياحي بوجه خاص الاتي:

أ- الانفاق النقدي على السلع الاستهلاكية والخدمات التي يدفع قيمتها مباشرة صاحب العمل للعاملين عند السفر لاغراض العمل التجاري.

ب- الانفاق النقدي للسائح الذي يسدده طرف ثالث، سواء كانوا اصحاب الاعمال (المشاريع التجارية، والحكومات والمؤسسات التي لا تهدف الى تحقيق الربح وتخدم الاسر المعيشية)، او الاسر المعيشية الاخرى او برنامج الضمان الاجتماعي.

ت- المدفوعات النقدية التي يقوم بها السائح مقابل الخدمات الفردية التي تدعمها الحكومة والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الاسر المعيشية في مجالات التعليم والصحة والمتاحف وفنون الاداء وغيرها من الخدمات.

ث- المدفوعات مقابل الخدمات المقدمة للعاملين وعائلاتهم في الرحلات السياحية التي يمولها اساسا اصحاب الاعمال ،مثل اعانات النقل والاقامة والمكوث في مساكن العطلات للعاملين او غير ذلك من الخدمات.

ج- المبالغ التكميلية التي يدفعها السياح لحضور الانشطة الرياضية او الانشطة الثقافية الاخرى بدعوة من المنتجين والمدفوعة اساسا من المنتجين (المشاريع التجارية، والحكومة، والمؤسسات التي لا تهدف الى تحقيق الربح وتخدم الاسر المعيشية)[2]

ولا يشمل الانفاق السياحي الانواع الاخرى من المدفوعات التي قد يتكبدها السياح ولا يقابلها حيازة سلع وخدمات، مثل دفع الضرائب والفائدة المصرفية ومشتريات الاصول المالية وغير المالية، ومن وجهة نظر دولية فأن الإنفاق السياحى فى أى بلد سياحي مضيف هو مجموع انفاق السائحين الأجانب خلال فترة إقامتهم فيه.[3] إن التطور الإيجابي الحاصل في الحركة السياحية سيقابلها زيادة في الانفاق السياحي على السلع والخدمات السياحية وهذا بدوره سيعمل على تنشيط الخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي بشكل أو بآخر مثل النقل والمواصلات والاتصالات تدون في جانب الإيرادات الدولة المستضيفة وتعد صفقات دائنة أما فيما يخص الدولة الموفدة للسياح فهو بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية وتعتبر صفقات مدينة تدون في جانب المدفوعات في ميزان المدفوعات اذ ينظر إلى الإنفاق السياحي من وجهة تقدير الدولة المعنية بهذا الانفاق فاذا كانت مستقبلة للسياح فان هؤلاء يعد إنفاقهم بمثابة عائدات سياحية لهذه الدولة ويدون في ميزان المدفوعات كصفقات دائنة وبالعكس سيكون الإنفاق السياحي بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية ويدون في ميزان المدفوعات كصفقات مدينة. (4) وتترتب على الانفاق

1 Douglas C. Frechtling ,The Tourism Satellite Account, A Primer Annals of Tourism Research, Vol.37, No. 1, p: 144.

2 ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوصيات الدولية المتعلقة بأحصاءات السياحة 2008 :ص 31-32

3 جليلة حسين حسنين اقتصاديات السياحة والفندقة ، كلية السياحة والفنادق ، جامعة الإسكندرية ، مصر ،2006 ص37

4 منال مينا حنا سلمان : الانفاق السياحي واثره على ابرز المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة حالةالاردن ، رسالة ماجستير في اقتصاد الاعمال – كلية الدراسات العليا الأردنية ، عمان ، الأردن 2015 ص 28

السياحي عدة اثار مباشرة وغير مباشرة يمكن ايجازها بالاتي، اذ تتجسد الاثار المابشرة في:

- اثر الانفاق السياحي على الدخل القومي :ان الدخل المباشر يقاس بمقدار حجم العوائد المتأتية من الانفاق السياحي المباشر للسياح في منطقة الزيارة أو الدولة المزارة، وباعتبار ذلك فإن ما ينفقه السائح من لحظة وصوله إلى الدولة التي هدف زيارتها هي التي تحسب كمدخلات مباشرة لتلك الدولة. فالقطاع السياحي كأي قطاع آخر جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القومي، له دوره الفعلي في تكوين الناتج القومي ويختلف هذا الدور بحسب حجم وأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد القومي ولا يقف دور السياحة في تكوين الدخل القومي وحسب بل إنه يبعث سلسلة في الاقتصاد القومي والتي يتمخض عنها تحقيق المزيد من الإنتاج والإستخدام، ويتحقق عنها بالتالي المزيد من الدخول.(1)
- أثر الانفاق السياحي على العمالة للسياحة : ان للانفاق السياحي قابلية وقدرة فائقة على توليد فرص العمل تفوق بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى وهناك عدة أسباب تعلل هذه القدرة الفائقة وهي انتماء السياحة إلى القطاع الثالث القطاع الخدمي إذا ما اعتبرنا أن القطاع الأول هو القطاع الزراعي والقطاع الثاني القطاع الصناعي وإن لذلك أثر كبير يتجسد بالإمكانية المحدودة على استيعابية للمكائن والمعدات محل عنصر العمل إذ يبقى النشاط السياحي نشاط خدمي يعتمد بالدرجة الأساس على عنصر العمل .(2)
- الأثر غير المباشر للإنفاق السياحي ويتحقق من خلال أثر المضاعف إن طبيعة الطلب السياحي المعقدة، وامتدادات هذا الطلب المباشر وغير المباشر إلى أكثر قطاعات الاقتصاد القومي جعلت من القطاع السياحي قطاعا كثيف الارتباطات الخلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية المجهزة له، فالإنفاق السياحي الاستثماري والجاري يطرق أبواب العديد من القطاعات الصناعية الزراعية والخدمية مثل صناعة الحديد والاسمنت والزجاج والأثاث والمفروشات الى آخره؛ وتعمل هذه الارتباطات مع باقي القطاعات على خلق آثار عرض كبيرة ومتعددة لدى كافة القطاعات المرتبطة مع السياحة من الخلف، وإن أي تطور في القطاع السياحي سوف تنتقل أثاره إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى سلبا كان أم ايجابا، حيث أن الدخل الناتج عن النشاط السياحي لا تتوقف أثاره عند حدود القطاع السياحي وإنما تمتد إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى المجهزة له فقد ثبت علميا بأن الايرادات السياحية المتحققة تنفق عدة مرات وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي كل مرة تعطي زيادة جديدة للدخل إلى أن يتسرب نتيجة للانفاقات على الاستيراد والاستثمار الأجنبية أو الادخار وتحويلات تعمل على خروج النقود خارج نطاق الدائرة الاقتصادية القومية، إن السلسلة المتواصلة لتحويل النقود الناتجة عن النشاط السياحي، تشكل ما يعرف بأثر المضاعف، ويُعتبر الانفاق السياحي ذو أهمية كبيرة اذ يسهم في تعزيز الاقتصاد والتنمية المستدامة للدول المستقبلة للسياح من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات وتعزيز

1 صورية مساني وامال حفناوي : أثر الانفاق السياحي على الايرادات السياحية في عينة من دول مشال افريقيا: الجزائر، تونس، المغرب ومصر(للفترة 2005-2020) بحث منشور في المجلة العربية لعلوم السياحة والضيافة والاثار ، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب مج 3 ، العدد5 ص 48

[2] الحوري و الدباغ: اقتصاديات السفر والسياحة٢٠١٣، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ط1 ص 140-142

التنمية المحلية وتحسين البنية التحتية. فضلا عن تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاعات أخرى(1).

ثانيا :عناصر الانفاق السياحي الدولي:

تتمثل عناصر الانفاق السياحي في ان السائحين بصفة عامة لهم أوجه مشتركة للانفاق وهي مصاريف الإقامة والاعاشة والنقل والمأكولات والمصروفات النثرية، كما ان السائحين يختلفون في في كل عنصر من عناصر الانفاق من حيث الجنسية والعادات والتقاليد والسلوك الانفاقي ومستوى الأسعار والهدف من الرحلة، كما تتمثل العوامل المؤثرة في عناصر الانفاق السياحي باختلاف الأنماط السلوكية واختلاف عناصر الجذب السياحي واختلاف تكلفة النقل الدولي بين الدول والقدرة المالية للسائحين واختلاف المعالم والمقومات والمغريات السياحية و يشمل الانفاق السياحي الدولى فى أى بلد مضيف كل ما ينفقه السائحون الأجانب في هذا البلد خلال السنة الواحدة، وبالتالي فإن عناصر الانفاق السياحي تشمل نفقات الاقامة، والطعام والشراب والتنقلات والرحلات الداخلية، والتسلية والترفيه، و المشتريات بالإضافة إلى أية بنود أخرى من الأنفاق ولا يشمل نفقات السفر الدولى من وإلى خارج البلد. وبينما أنه لا خلاف على عناصر الإنفاق السياحي فإن هناك تقديرات مختلفة للأهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر وفي عدد من الدراسات السياحية جرى عرض تقديرات للنسب المئوية التي يحتلها كل عنصر من عناصر الأنفاق لدى السائحين الأجانب. [2] وتختلف هذه التقديرات من بلد مضيف لآخر، وبحسب أغراض الرحلة السياحية إلى البلد ومن فئة لأخرى من فئات السائحين الأجانب داخل البلد الواحد بل ومن منطقة سياحية لأخرى داخل نفس البلد لنفس الفئة من السائحين. فالغرض من الرحلة السياحية الترفيه أو الثقافة أو التمتع بمشاهدة البيئة... الخ يؤثر بلا شك في هيكل الأنفاق للسائح الأجنبي فالقادم من الخارج بغرض التسلية والترفيه أساسا سينفق على هذا البند أكثر بكثير ممن أتى بغرض الثقافة أو مشاهدة البيئة. بينما أن من يأتي بدوافع بيئية أساسا سترتفع نسبة إنفاقه على التنقلات والرحلات الداخلية. أما من يأتون في سياحة المؤتمرات أو السياحة العلمية فسوف تنخفض نسبة إنفاقهم كثيرا على الترفية والتسلية والتنقلات الداخلية بينما ترتفع نسبة إنفاقهم بالمقارنة بالآخرين على بند الإقامة. أما السياح الأجانب الذين يأتون للمشتريات فسوف يتضخم إنفاقهم على هذا البند أساسا ... الخ. أما تأثير هيكل الإنفاق السياحي بفئات السائحين الأجانب فأمر لا شك فيه ... فالنمط الإنفاقي للسائح كأى شخص يتحدد بمستوى دخله وذوقه والذى يتحدد اصلا بعديد من العوامل النفسية والاجتماعية في بلده. وبطبيعة الحال فأن الشخص وهو في سياحة لبلد اجنبي قد يغير من نمط انفاقه فينفق اكثر على بعض البنود واقل على بنود أخرى بل ان السياحة في حد ذاتها قد تعني الخروج عن المعتاد او المالوف تماما .ولكن مع ذلك تظل بعض المحددات الاصلية للنمط الاستهلاكي للأشخاص التي اكتسبوها في اوطانهم لها تاثيرها بشكل عام فلا يمكن التخلي عنها وهذه مسالة قد لا تنطبق على السائح الواحد وانما على مجموع السائحين الأجانب القادمين من كل بلد من البلدان الأجنبية فلا شك ان السائحين الأمريكيين لهم نمط انفاقي يختلف عن السائحين القادمين من اوربا او من استراليا او اليابان او البلدان العربية وحتى بالنسبة للسائحين القادمين من البلدان الاوربية

[1] القعيد و سعيد الراوي: مبادئ السياحة : دار اثراء للنشر والتوزيع ط 1 ٢٠١١ عمان الأردن ، ص147

[2] غادة صالح حسن : اقتصاديات السياحة : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ط1 2008 - ص 148

نجد تباينا هائلا في توزيع الانفاق مابين الأوربي الغربي والاوربي الشرقي ونفس الشيء بالنسبة للسائحين العرب القادمين من الدول النفطية والدول غير النفطية (1).

ولذلك فان التعرف على عناصر او هيكل الانفاق لكل مجموعة متجانسة من جنسيات السائحين يعد امر مهم ويلاحظ أيضا ان عناصر انفاق الفئة المتجانسة من فئات السائحين قد تختلف من منطقة سياحية الى أخرى داخل البلد طالما ان هناك تنوع في الخدمات او المنتوجات السياحية فحينما يذهب السائح الى منطقة سياحية للترفيه او التسلية سيختلف هيكل انفاقه عما لو ذهب الى منطقة سياحية مليئة بالاثار او منطقة سياحية طبيعية لمشاهدة البيئة والتمتع بها، كذلك فأن هيكل الانفاق سيختلف باختلاف الجنس والعمر داخل الفئة السياحية المتجانسة في المنطقة السياحية الواحدة داخل أي بلد من البلدان المضيفة وذلك بسبب اعتبارات نفسية عديدة .هكذا فان هيكل الانفاق السياحي لن يكون موحدا بالنسبة لكل الفئات السياحية داخل أي بلد او بالنسبة لجميع المناطق السياحية في البلد كما انه قد يتعرض للاختلاف من موسم لاخر من المواسم السياحية خلال العام .كما ان هيكل الانفاق السياحي سوف يختلف بين البادان المضيفة المختلفة اذ ان توزيع الأنفاق السياحي ليس موحدا بالنسبة لكافة الدول السياحية بسبب دخول عناصر ومتغيرات مختلفة كثيرة تحول دون التوحد. ومن هذه العناصر اختلاف المعالم والمتغيرات السياحية ووسائل الترفية والتسلية واختلاف نوع الخدمات السياحية بمستوياتها المختلفة، وأخيرا اختلاف تكلفة النقل الدولى إلى الدول السياحية تبعا لاختلاف المسافات وتنوع وسائل الانتقال.(2)

ثالثا طرق : قياس الانفاق السياحي الدولي :

الإنفاق السياحي الدولى داخل أي بلد مضيف هو تعبير نقدى عن الطلب السياحي الدولي فيه. فالطلب السياحى الدولى داخل أي بلد يمكن أن يقاس بأعداد السائحين الأجانب أو بأعداد الليالى السياحية التي يقضونها في البلد أو بما ينفقه هؤلاء السائحون خلال فترة إقامتهم. **و** تختلف طرق تقدير الانفاق السياحي بين دولة الى دولة أخرى تبعا لظروفها الخاصة ومن اهم هذه الطرق هي الطريقة البنكية والتي يقصد بها الاعتماد على الجهاز المصرفي للوصول الى تقدير الانفاق السياحي والطريقة الثانية هي الطريقة الإحصائية حيث يتم تقدير الانفاق السياحي بهذه الوسيلة بشكل مباشر من خلال الاحصائيات والبيانات التي يصدرها الجهاز السياحي والطريقة الثالثة تتم بشكل غير مباشر اذ يتم التوصل إلى تقدير تقريبي للإنفاق السياحي الدولي، والتي يمكن استعراضها كالاتي(3):

الطريقة الأولى : حصر التحويلات المصرفية للسائحين الأجانب : تعد هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا في تقدير الإنفاق السياحي الدولى داخل البلد المضيف. وتقوم على تسجيل عمليات بيع وشراء النقد الأجنبي التي يقوم بها السائحون الأجانب خلال السنة من خلال البنوك التجارية أو أية مؤسسات أخرى يرخص لها بذلك.

الطريقة الثانية :الاستفهام المباشر من السائحين الأجانب وتسمى هذه الطريقة فى تقدير الأنفاق السياحى الدولى بالطريقة المباشرة وتعتمد على الاستفهام المباشر من السائحين الأجانب عن إنفاقهم على البنود المختلفة من إقامة وطعام وشراب وتنقلات ورحلات

[1] غادة صالح حسن : اقتصاديات السياحة ، مصدر سبق ذكره ص 149

[2] احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، الناشر دار الدكتور للعلوم، وزارة التعليم والبحث العلمي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،2009

[3] مهند بن عبد الملك سلمان، احمد بن بكر البكر، دراسة وصفية (مفهوم الناتج المحلي الإجمالي) ، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 2016،ص23.

داخلية وتسلية وترفيه. الخ وذلك خلال فترة إقامتهم في البلد المضيف ولأسباب عديدة لا يمكن عمليا جمع بيانات من جميع السائحين الأجانب عن حجم وعناصر إنفاقهم بالإضافة إلى الأماكن التي تم فيها الإنفاق .

الطريقة الثالثة : التقدير بطريقة غير مباشرة تعتمد هذه الطريقة على معرفة إجمالي عدد الليالى السياحية التي قضاها الأجانب فى البلد المضيف أولا ثم تقدير متوسط إنفاق يومى وذلك خلال فترة زمنية معينة (عام مثلا) وبضرب الأثنين معا يتم التوصل إلى تقدير تقريبي للإنفاق السياحي الدولى خلال هذه الفترة ويمكن استبدال عدد الليالي السياحية بعدد السائحين مضروبا فى متوسط الإقامة للسائح وبذلك يتم تقدير الإنفاق السياحي الدولي وفقا للمعادلة : الأنفاق السياحي مجموع السائحين x متوسط الإقامة متوسط الإنفاق اليومي الإنفاق السياحي عدد الليالى السياحية متوسط الإنفاق اليومي .

المبحث الثاني : متوسط نصيب الفرد في العراق من الناتج المحلي الإجمالي (المفهوم والاهمية والتطور)

تتوافر في العراق مقومات ومصادر نهضة اقتصادية حقيقية، لما يمتلكه من تراكم تاريخي عميق وموارد طبيعية هائلة (ظاهرة كانت أم كامنة) والموارد البشرية والمادية جميعها مقومات لبناء قاعدة اقتصادية متنوعة، إلا إنَّ ما تعرض له العراق خلال العقود الأربعة الماضية من حروب والعقوبات الاقتصادية والاحتلال وما اعقبها من دمار لكل مفاصل الاقتصاد كل ذلك حرم من فرصة تاريخية للنهوض وبناء اقتصاد متوازن، مما أفرز اقتصاد ريعي الذي يشكل النفط القطاع الرئيس فيه، وإنَّ مجمل عملية النمو هي دالة في الإيرادات هذا القطاع من العملات الصعبة إذْ يتميز هذا القطاع بكثافة رأسمالية مقابل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى نتيجة فشل اغلب المشاريع الصناعية الإنتاجية بسبب سوء التخطيط والإدارة، وكذلك تراجع الانتاج الزراعي المحلي من السلع الإنتاجية والاستهلاكية وذلك لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فضلاً عن السياسات الاقتصادية التي كانت خلال العقود الماضية سبباً في عدم تحقيق النمو الاقتصادي لكونها كانت تتسم بالمركزية مما افقد الكفاءة التنافسية للقدرات الإنتاجية، في حين كان القطاع العام هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، أمَّا القطاع الخاص فكان دوره هامشياً ولم تتاح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة، الأمر الذي انعكس في تخلف قطاعات الإنتاج وعدم تحقيق النمو المطلوب.[1]

أولا: الناتج المحلي الإجمالي للعراق (المفهوم والاهمية والتطور)

يُعدُّ الناتج المحلي مرآة للنشاط الاقتصادي في البلد، وهو من أهم وأوسع المقاييس الشاملة لقياس مستوى أداء الاقتصادي للبلد وتحديد حالة الاقتصاد إذا كان يشهد حالة (انكماش أو توسع أو ركود أو تضخم)، فهو أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الإجمالي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد، لذلك يعبر عن مجموعة قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة بداخل المحيط الجغرافي خلال مدة زمنية معينة تكون عادةً سنة ..[2] بات يعبر عن مدى قدرة الدولة على استغلال الموارد والطاقات المادية والبشرية في المجتمع والكفاءة العالية في استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة، إذ يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات تعبيراً عن مستوى الأداء

[1] وزارة التخطيط، العراقية ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية،(تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010، 2011)

[2] وزارة التخطيط العراقية ،الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الارقام القياسية ، النشرة الاحصائية السنوية، لسنوات متعددة.

الاقتصادي للدولة، فهو من المؤشرات الدالة على نمو أو ضعف الاقتصاد، كون تطور الناتج المحلي يؤثر في تطور الدخل القومي ومن ثم فأن تطور الدخل يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي للأفراد. [1] يعرف الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بأنه "مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد بمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية، أي أنه يمثل مجموع قيم الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات بعد أن تطرح منه قيمة الاستهلاك الوسيط او مستلزمات الإنتاج . ويعد الناتج المحلي الاجمالي من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والذي يستخدم في التحليل الاقتصادي, إذ يقيس كفاءة الاداء الاقتصادي ويعد الناتج المحلي الاجمالي من اكثر الادوات المستخدمة في تصوير طبيعة الاداء الاقتصادي لأي اقتصاد وتطور مستوى الدخل والذي يعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي. [2] تم تمثيل نمو النشاط الاقتصادي بقيمة ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن حالة النشاط الاقتصادي للبلد، وهو يمثل مقياس لأداء الاقتصاد، ويوضح الجدول(1) تطورات الناتج المحلي الاجمالي من حيث القيمة النقدية ومعدل النمو للمدة (2004-2020). نلحظ من خلال الجدول أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية متقلبة بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يمرّ بها العراق خلال مدة البحث (2004-2020)، إذْ ارتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي من (38.12%) عام (2005) إلى (40.88%) عام (2008) ، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى خروج العراق من العقوبات الاقتصادية الدولية، وزيادة قيمة الانتاج النفطي، وزيادة اسعار سعر البرميل النفطي الى (88.8) دولار عام (2008)، واستكشاف حقول نفطية جديدة التي ساعدت على ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، بعد ذلك انخفض معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (16.80-%) عام (2009)، ويعود سبب الانخفاض ألي تداعيات الأزمة المالية العالمية التي سببت انخفاض أسعار النفط وبالتالي تراجعت عوائده، وبعد هذا التراجع في النمو واصل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعه بمعدلات نمو متزايدة إلى أن سجّل(34.09%) عام (2011)، وكان ذلك نتيجة لارتفاع اسعار النفط العالمية فضلا عن تحسن الوضع الامني والذي أثر بشكل ايجابي على تحقيق نوع من التعافي للقطاعات الاقتصادية العراقية، ثم بعد ذلك واصل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعه بمعدلات نمو منخفضة انخفض معدل النمو إلى (2.61- %) عام (2014) و(26.92-%) عام (2015)، ويعزى ذلك نتيجة دخول داعش للعراق والسيطرة على جزء من محافظات العراق منتصف عام (2014)، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة الفائض المعروض من النفط العالمي مما انعكس في تدهور الايرادات النفطية. وان السياسات الحكومية السابقة في عدم تطوير البنى التحتية والاستثمار لزيادة الطاقات الانتاجية مع الانفتاح الاقتصادي أدى الى الانكشاف الاقتصادي بالإضافة الى السياسات الانفاقية الاستهلاكية وزيادة معدلات الاستيرادات النفطية الطلب المحلي أضر كثير بالبنية الاقتصادية والانتاجية للعراق مما جعله سوق استهلاكي للخارج وأضعفت قدرات التشغيل المحلي الذي أدى الى تفاقم ظاهرة البطالة في العراق كل ذلك ساهم في

[1] وزارة التخطيط العراقية ،الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الارقام القياسية ، النشرة الاحصائية السنوية، لسنوات متعددة.

[2] .وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.

عدم تطور معدلات النمو الاقتصادية وبقاءها معتمدة على الناتج النفطي ليتحكم في تطور الناتج المحلي الاجمالي بالإيجاب من عدمه. أما بعد عام (2015) شهد الناتج بالأسعار الجاري تطوراً إلى أن بلغ معدل النمو نحو(1.15%) في عام (2016)، بسبب عودة الاسعار النفطية للارتفاع بشكل نسبي وتدريجي واتباع الدولة السياسة التقشفية وتقليل الانفاق والمحاولة لتفعيل قطاعات اقتصادية أخرى في الاقتصاد العراقي وقد أستمر هذا الارتفاع لغاية (2018) إذ تحقق اعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي وقد بلغت (268918874.0) وبمعدل نمو(21.31%)، أما ما حصل من تراجع طفيف عام (2019) كان مرافقاً لحصول انخفاض بأسعار النفط في نهايات عام (2019) وحصول اضطرابات شعبية وسياسية عطلت جزء من مفاصل الحياة الاقتصادية في العراق وبذلك تراجع النمو الاقتصادي بنسبة (2.23-%) عام (2019). وتزايد هذا التراجع عام (2020) شهد أيضاً أنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (198774325.4) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (24.39-%) (أنظر الجدول 1)، ويعزى ذلك لانخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (70.7-%) نتيجة انخفاض اسعار النفط الخام بنسبة (63.8-%) ، وكذلك بسبب الازمة الصحية نتيجة تفشي فايروس كورونا التي أدت الى الازمة الاقتصادية . ويلاحظ ان السبب الرئيس للتغيرات والنمو في الناتج تتعلق بالقطاع النفطي وقيمته واسعاره وكما هو واضح من تطورات الناتج المحلي الاجمالي المتأثر بقيمة القطاع النفطي.

الجدول (1) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة(2004-2020)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي اسعار جارية مليون دينار	معدل النمو %
2004	53235358.7	-
2005	73533598.6	38.12
2006	95587954.8	29.99
2007	111455813	16.60
2008	157026061.6	40.88
2009	130642187.0	-16.80
2010	162064565.5	24.05
2011	217327107.4	34.09
2012	254225490.7	16.97
2013	273587529.2	7.61
2014	266420384.5	-2.61
2015	194680971.8	-26.92
2016	196924141.7	1.15
2017	221665709.5	12.56
2018	268918874.0	21.31
2019	262917150.0	-2.23
2020	198774325.4	-24.39

المصدر: الاعمدة 1 و3 بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية. والاعمدة 2 و4 من عمل الباحثان.

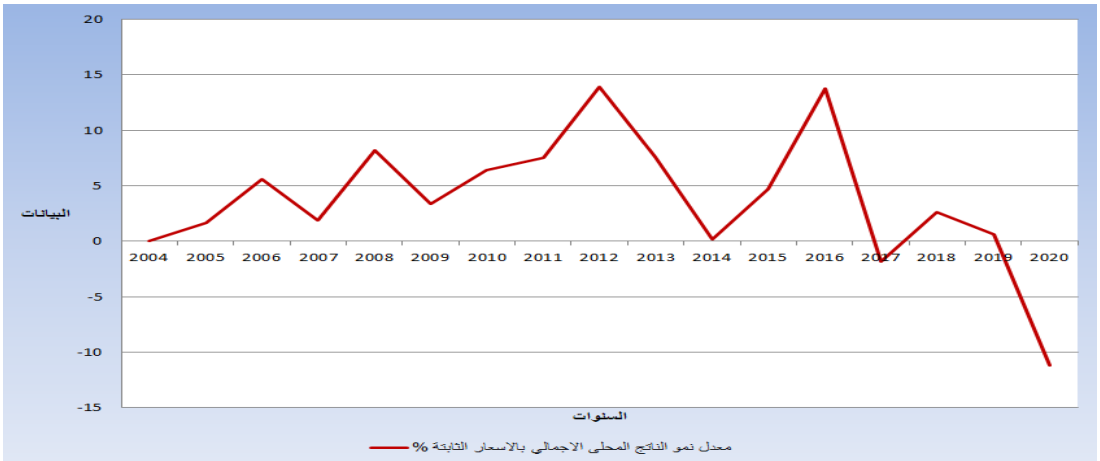

شكل (1) تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثانيا :متوسط نصيب الفرد في العراق (المفهوم والاهمية والتطور)

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة للدلالة على مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع، فهو يمثل حصة الفرد من الناتج السنوي للبلد اي مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات خلال تلك السنة وهو مقياس للتنمية المستدامة، الا انه لا يقيسها قياسا كاملا، لكنه يمثل عنصر مهم من عناصر نوعية الحياة، أي أن تحقيق زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يعد شرطا ضروريا وان كان غير كافي في تعزيز مستوى التنمية المستدامة ويعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة للقوة الدافعة للنمو الاقتصادي، كما يعد من ابرز المؤشرات دلالة على المستوى الذي وصل اليه المجتمع من الرفاه، خاصة انه يعكس مدى تطور متوسط دخل الفرد ويعبر عن مدى تطور نصيب الفرد من الدخل. وأن هدف التنمية المستدامة توفير مستوى لائق للعيش من خلال رفع مستويات الدخل، كون انخفاض مستوى الدخل له أثار سلبية على التشغيل وبالنتيجة النهائية يؤدي الى زيادة معدلات البطالة

ولتتبع تطور مؤشر نصيب الفرد في العراق يتضح من الجدول (2) أرتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام (2005) إلى (2629.6) مليون دينار عما كانت عليه في عام (2004) (1961.5) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (34.05%)، ومن ثم تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر خلال المدة (2006-2013) فقد ارتفع من (3317.8) مليون دينار في عام (2006) إلى (7795.4) مليون دينار عام (2013)، ومن ذلك نرى أن حصة الفرد من الناتج مرتفعة على الرغم من الظروف التي مر بها البلد ، ويعزى ذلك الى تحقق معدلات نمو الاقتصاد ، ولكنه قد لا يعبر عن تحسن موازٍ في المستوى المعيشي للفرد في ظل تردي البنى التحتية والخدمات الاجتماعية ، وفي عام (2014) انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (7399.5) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-5.07%)، بسبب الازمة السياسية وانخفاض اسعار وكميات النفط المصدر، ويلاحظ من خلال بيانات الجدول (16) أن الزيادات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت متذبذبة نتيجة عدم استقرار أسعار النفط العالمية، تبعها زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ في عام (2017) (5968.3)

مليون دينار محققاً نمواً موجباً بلغ (9.62%) مقارنة بعام (2016) (5444.5) ، شهدت المدة من (2019-2020) انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فوصلت إلى (4937.8) مليون دينار ومعدل نمو سالب بلغ (26.51-%) عام (2020) مقارنة بعام (2019) إذ بلغ (6719.4) بمعدل نمو سالب نحو (4.74-%)، وبسبب هذا الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج هو تراجع اسعار النفط الذي يشكل النسبة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة الى حالة الانكماش الاقتصادي نتيجة التأثر بجائحة كورونا[1]. وترجع أسباب التذبذب في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية خلال مدة الدراسة الى انخفاض الإيرادات النفطية وتدهور الاوضاع الاقتصادية للبلد على أثر تدهور الأوضاع الأمنية متمثلة بسيطرة المجموعات الإرهابية على مساحات واسعة من البلاد وانعكاس ذلك على القطاعات الفرد من الناتج المحلي الاقتصادية والإنتاجية.

جدول (2) تطور متوسط نصيب الفرد من GDP بالأسعار الجارية للمدة(2004-2020)

السنة	عدد السكان بألاف (1)	الناتج المحلي الاجمالي اسعار جارية مليون دينار (2)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ألف دينار (3)	معدل النمو % (4)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار امريكي وبالأسعار الجارية (5)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار امريكي وبالأسعار الجارية)(6)	معدل التغير السنوي %(7)
2004	27139	53235358.7	1961.5	-	36627.90	1.31	/
2005	27963	73533598.6	2629.6	34.05	49954.89	1.74	32.39
2006	28810	95587954.8	3317.8	26.17	65140.15	2.25	29.46
2007	29682	111455813	3754.9	13.17	88837.06	3.10	37.54
2008	31895	157026061.6	4923.2	31.11	131614.43	4.50	45.33
2009	31664	130642187.0	4125.8	-16.19	111657.58	3.69	-18.16
2010	32490	162064565.5	4988.13	20.89	138516.72	4.43	20.18
2011	83333	217327107.4	6518.9	30.68	185749.66	5.74	29.49
2012	34208	254225490.7	7431.7	14.00	218002.48	6.44	12.21
2013	35096	273587529.2	7795.4	4.89	234637.68	6.61	2.72
2014	36005	266420384.5	7399.5	-5.07	228415.66	6.22	-6.00
2015	35213	194680971.8	5528.6	-	166774.10	4.42	-

[1] وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، الارقام القياسية، 2020.

28.94			25.28				
-2.53	4.31	166602.49	-1.52	5444.5	196924141.7	36169	2016
9.76	4.73	187217.66	9.62	5968.3	221665709.5	37140	2017
18.54	5.60	227367.47	18.18	7053.7	268918874.0	38124	2018
0.35	5.62	233636.10	-4.74	6719.4	262917150.0	39128	2019
-24.37	4.25	180924.09	-26.51	4937.8	198774325.4	40255	2020

المصدر: - العمود (1) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، الارقام القياسية، 2020.

- العمود (2) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الحسابات القومية.

- العمود (3، 4 ،6) من عمل الباحث. استناداً الى بيانات الجدول وبالاعتماد على الصيغة الاتية باستعمال برنامج (Excel). معدل التغير السنوي = (سنة المقارنة – سنة الأساس / سنة الأساس) *100

- متوسط نصيب الفرد من GDP= الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية / عدد السكان

- العمود 5 و6البنك الدولي للإنشاء والتعمير (https://data.albankaldawli.org/).

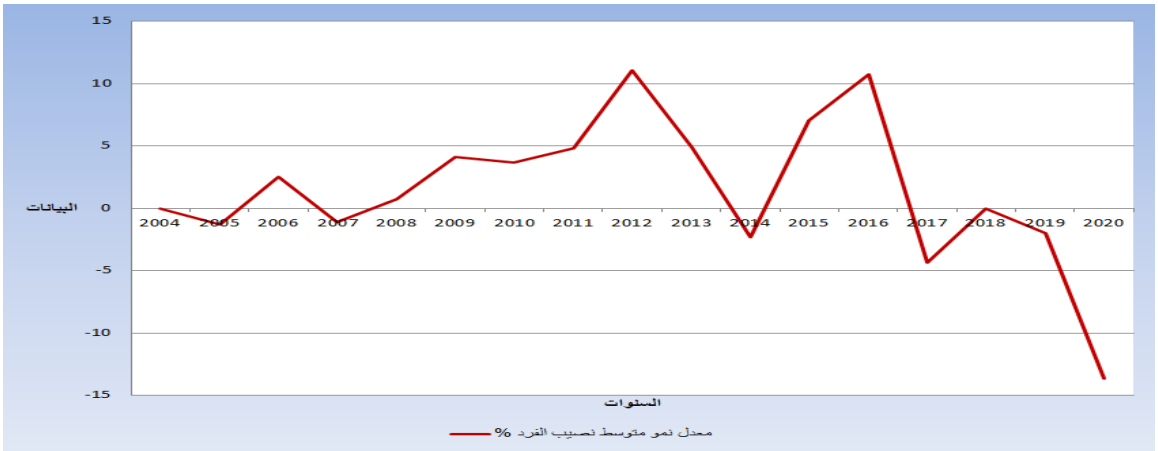

شكل (2) تطور معدل نمو متوسط نصيب الفرد

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

كما يتمثل المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة المذكورة في 9.87 ألف دولار أمريكي (بأسعار جارية). يمكن استخدام هذا المتوسط لفهم المستوى العام للدخل للفرد في العراق خلال هذه الفترة. كما يوضح معدل التغير السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق. يعبر هذا المؤشر عن نسبة التغير في مستوى دخل الفرد على مر السنوات. في الفترة من عام 2004 إلى عام 2008، شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زيادة قوية، حيث ارتفع بمعدل سنوي يتراوح بين 29.46٪ و 45.33٪. يعزى ذلك جزئيًا إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام في هذه الفترة. في عام 2009، حدث انخفاض حاد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -18.16٪. هذا قد يكون نتيجة للتحديات الاقتصادية والاضطرابات التي واجهتها العراق في تلك الفترة. من عام 2010 إلى عام 2015، تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي يتراوح بين -2.53٪ و -

28.94٪. يمكن تفسير ذلك جزئيًا بسبب التحديات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق، بما في ذلك تأثير انخفاض أسعار النفط. من عام 2016 إلى عام 2020، استمر انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي يتراوح بين -24.37٪ و 9.76٪. يظهر هذا التراجع استمرار التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد خلال تلك الفترة. يظهر الجدول ارتفاعًا نسبيًا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2013، حيث زاد بمعدل سنوي متوسط بنسبة 9.87٪. ومع ذلك، يلاحظ أنه تم تسجيل تراجعات في الفترة من عام 2014 إلى عام 2020، مع انخفاض المعدل السنوي بنسبة(24.37-٪) ا ن تحليل هذا الجدول يعطي فكرة عامة عن التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة المحددة. ومع ذلك، فهنالك عوامل الأخرى مثل التضخم والبطالة و التوزيع غير العادل للدخل قد تؤثر على الوضع الاقتصادي العام للفرد في العراق.

المبحث الثالث : تحليل واقع العلاقة بين الانفاق السياحي ومتوسط نصيب الفرد في العراق (2004-2020):

وبهدف تحليل واقع العلاقة بين الانفاق السياحي ومتوسط نصيب الفرد في العراق (2004-2020)و سنعتمد مما مثبت في الجدول (3) وكالاتي[1] :

جدول (3): الانفاق السياحي ومتوسط نصيب الفرد من الانفاق السياحي (2004 – 2020)

السنوات	الانفاق السياحي (مليون دولار امريكي وبالأسعار الجارية) (1)	معدل التغير السنوي % (2)	متوسط نصيب الفرد من الانفاق السياحي (دولار امريكي وبالأسعار الجارية) (3)	معدل التغير السنوي % (4)
2004	419	/	15.04	/
2005	627	49.64	21.85	45.26
2006	526	-16.11	18.20	-16.71
2007	705	34.03	24.60	35.17
2008	813	15.32	27.82	13.12
2009	1221	50.18	40.31	44.88
2010	1675	37.18	53.57	32.90
2011	1879	12.18	58.03	8.32
2012	2363	25.76	69.78	20.24
2013	4835	104.61	136.27	95.29
2014	6115	26.47	166.41	22.12
2015	7934	29.75	210.13	26.27
2016	7647	-3.62	197.61	-5.96
2017	8093	5.83	204.26	3.37
2018	7855	-2.94	193.52	-5.26
2019	10925	39.08	262.85	35.83
2020	4172	-61.81	98.03	-62.70
المتوسط	/	21.60	105.78	18.26

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير (https://data.albankaldawli.org/).

المصدر: (1) البنك الدولي للإنشاء والتعمير (https://data.albankaldawli.org/).
(2) من عمل الباحثة استناداً الى بيانات الجدول وبالاعتماد على الصيغة الاتية باستعمال برنامج (Excel).
معدل التغير السنوي = (سنة المقارنة – سنة الأساس / سنة الأساس) *100
(3) تم احتساب متوسط نصيب الفرد العراقي من الإنفاق السياحي عن طريق قسمة الإنفاق السياحي الإجمالي للسياحة الوافدة / عدد السكان في العراق.

يبين تراجع الإنفاق السياحي في الفترة من عام 2004 إلى عام 2006على الرغم من حدوث زيادة كبيرة في عام 2005 بنسبة(49.64٪) في الإنفاق السياحي.، ولكن تلاها تراجع في عام 2006 بنسبة(16.11-٪) يمكن أن ترجع هذه التغيرات إلى الظروف الأمنية غير المستقرة في العراق بعد الغزو الأمريكي في عام 2003 والاضطرابات السياسية والأمنية التي تأثرت بها معظم أنشطة الاقتصاد العراقي ومنها السياحة. شهد الإنفاق السياحي في الفترة من عام 2007 إلى عام 2013 زيادة مستمرة بمعدل تغير سنوي يتراوح بين(12.18٪ و104.61٪). وذلك بسبب تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار النسبي في العراق، وجهود الحكومة في تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة، وزيادة الاستثمارات السياحية وتوفر المزيد من المنشآت السياحية، كعوامل أسهمت في هذه الزيادة. ثم حدث تباطؤ النمو وتقلبات في الفترة من عام 2014 إلى عام 2018 ففي عام 2014 شهد الإنفاق السياحي زيادة بنسبة(26.47٪) ، ولكنه تباطأ في السنوات التالية وحتى عام 2018. يمكن أن يكون التقلب في الإنفاق السياحي في تلك الفترة ناجمًا عن الأوضاع الأمنية التي تتسم بعدم الاستقرار الكلي و وجود بعض التحديات الأمنية المتفرقة في بعض المناطق وتأثير الصراعات الإقليمية المحيطة بالعراق. ثم حدثت زيادة كبيرة في عام 2019 بنسبة(39.08٪) في الإنفاق السياحي، وهذا يمثل تعافيًا بعد الفترة السابقة من التباطؤ. يمكن أن ترجع هذه الزيادة إلى تحسن الأوضاع الأمنية وتقدم في الاستقرار السياسي في العراق، بالإضافة إلى جهود الحكومة في تعزيز الاستثمارات السياحية وتحسين بيئة الأعمال، ليسجل انخفاض كبير في الانفاق السياحي عام 2020 بنسبة- 61.81 بسبب حدوث الاضطراب الاقتصادي المفاجئ الذي سببته جائحة كورونا (كوفيد -19) وقد تم توضيح ذلك في الفقرة السابقة .ويوضح كلا من الشكل (3) والشكل (4) الانفاق السياحي في العراق مع معدلات التغير للمدة 2004-2020 وكالاتي :

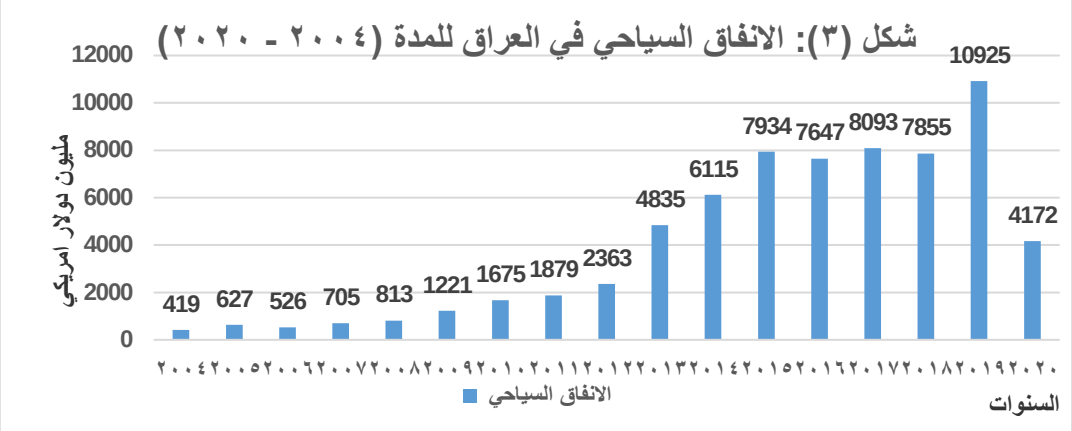

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات جدول (3) باستعمال برنامج (Excel).

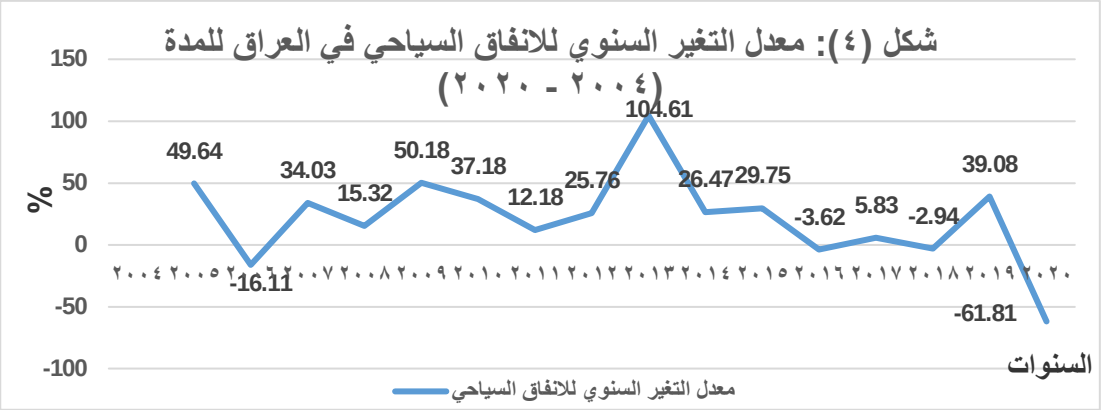

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات جدول (3) باستعمال برنامج (Excel).

وكما موضح في الجدول فيما يخص متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السياحي (دولار أمريكي وبالأسعار الجارية) يوضح المتوسط المالي الذي ينفقه كل فرد في العراق من الإنفاق السياحي في تلك السنة. كان هناك ارتفاع ملحوظ في الفترة من عام 2004 إلى عام 2013، ففي عام 2004بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السياحي (15.04) دولار. ثم ارتفع هذا المتوسط بمعدل تغير سنوي إيجابي ليصل إلى (136.27) دولار في عام 2013. مليون دولار في عام 2013. ويعد تزايد متوسط نصيب الفرد عاملًا إيجابيًا يشير إلى زيادة الإيرادات السياحية التي يجنيها الفرد الواحد في العراق ومن ثم تراجعت القيمة بشكل ملحوظ السنوات التالية لتنخفض في عام 2020 إلى(98.03) دولار، بنسبة 62.70٪. بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على قطاع السياحة، وتشير هذه المعدلات إلى أن متوسط نصيب الفرد في العراق من الإنفاق السياحي قد تأثر بشكل كبير بتغيرات السوق السياحية والعوامل الاقتصادية والسياسية. وكما موضح في الشكل رقم (5) والشكل رقم (6)

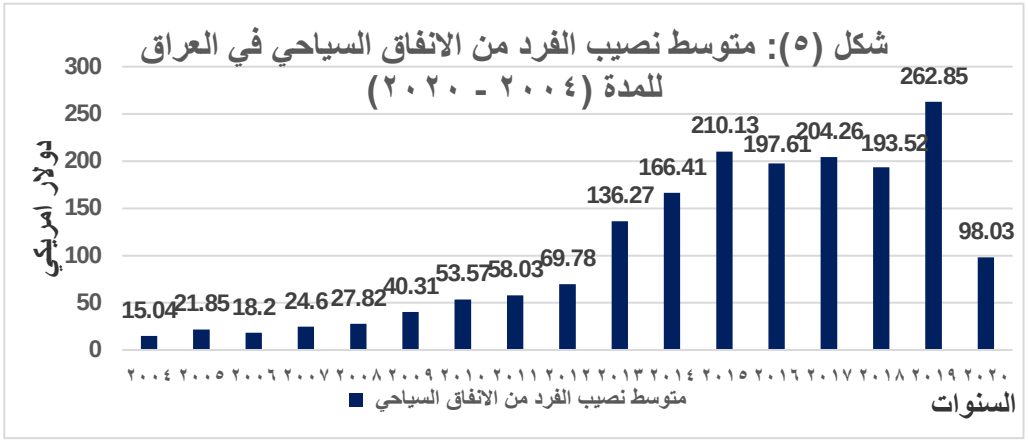

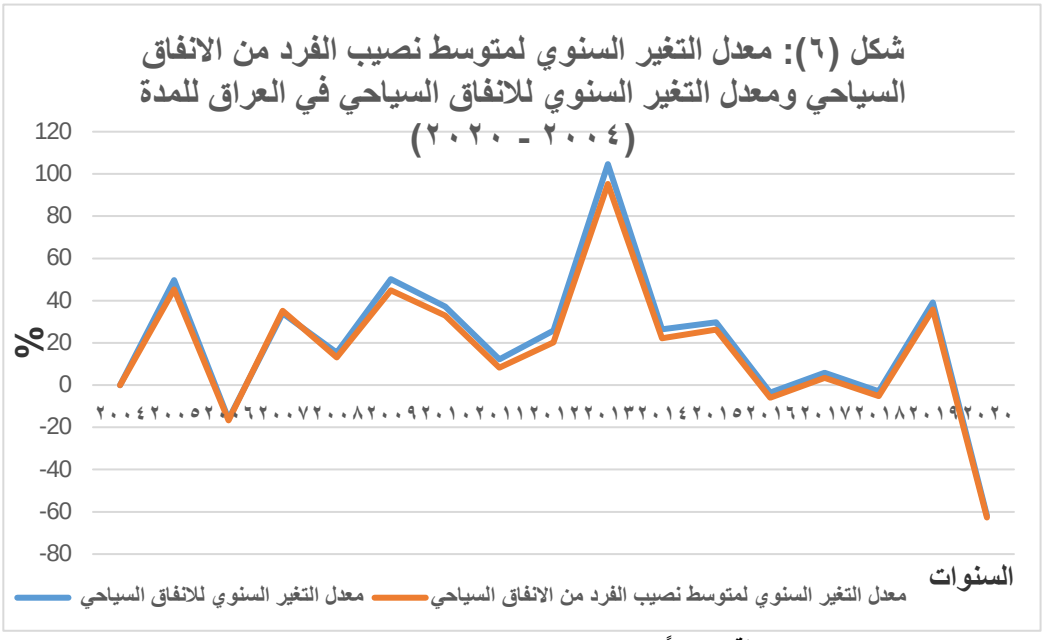

المصدر: الاشكال 5 و6 من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات جدول (3) باستعمال برنامج (Excel).

الاستنتاجات:

1- أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات أهمية اقتصادية بين الإنفاق السياحي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق، حيث ينعكس الإنفاق السياحي – سواءً بارتفاعه أو انخفاضه – على دخل الفرد العراقي وتطور الاقتصاد الوطني.

2- يمثل الإنفاق السياحي الوافد من الطلب السياحي الدولي أحد المصادر المهمة للعوائد المالية التي تدعم الاقتصاد العراقي، حيث يسهم في تحسين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

3- حددت الدراسة بعض العوائق التي أثرت سلباً على العلاقة بين الإنفاق السياحي والدخل القومي، من بينها العوامل السياسية والأمنية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والصحية والبيئية، مما أسهم في تقليل فاعلية العلاقة بين المتغيرين.

4- بالرغم من الأثر الإيجابي المحتمل للإنفاق السياحي على الدخل الوطني، تشير بيانات الدراسة إلى أن السوق السياحية في العراق تتأثر بعوامل خارجية متعددة تحد من استفادة الاقتصاد العراقي من العوائد السياحية بالشكل الأمثل.

التوصيات

1- تحفيز الطلب السياحي الدولي: يوصي الباحثان بضرورة تفعيل استراتيجيات تهدف إلى جذب السياح الدوليين إلى العراق، لما لذلك من دور كبير في زيادة الإيرادات من العملة الأجنبية، التي يمكن استخدامها في تمويل مشاريع التنمية السياحية.

2- تحسين البنية التحتية السياحية والأمن: من الضروري أن تركز الحكومة العراقية على تطوير البنية التحتية في المناطق السياحية، وتعزيز الأمن لضمان بيئة آمنة وجاذبة للسياح.

3- الترويج الدولي لصورة العراق السياحية: يُنصح بتنفيذ حملات ترويجية دولية لتحسين صورة العراق كوجهة سياحية جذابة، مما يعزز من الطلب السياحي الخارجي ويزيد من العوائد الاقتصادية.

4- تعزيز الشراكات مع المنظمات السياحية العالمية: لتوسيع قاعدة الاستثمارات في القطاع السياحي، ينصح بتطوير علاقات استراتيجية مع منظمات وشركات السياحة العالمية، مما يساهم في تنشيط القطاع السياحي العراقي وتحقيق الاستدامة فيه.

5- توليد فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة: العمل على استثمار العوائد السياحية في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين، مما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة نصيبهم من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي.

المصادر:

1- حميد الطائي: مدخل إلى السياحة والسفر والطيران، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،ط ا ،2022 .

2- ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوصيات الدولية المتعلقة بأحصاءات السياحة 2008 .

3- جليلة حسين حسنين اقتصاديات السياحة والفندقة ، كلية السياحة والفنادق ، جامعة الإسكندرية ، مصر ،2006.

4- منال مينا حنا سلمان : الانفاق السياحي واثره على ابرز المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة حالةالاردن، رسالة ماجستير في اقتصاد الاعمال – كلية الدراسات العليا الأردنية ، عمان ، الأردن 2015 .

5- صورية مساني وامال حفناوي: أثر الانفاق السياحي على الايرادات السياحية في عينة من دول مشال افريقيا: الجزائر، تونس، المغرب ومصر(للفترة 2005-2020) بحث منشور في المجلة العربية لعلوم السياحة والضيافة والاثار ، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب مج 3 ، العدد5 .

6- الحوري و الدباغ: اقتصاديات السفر والسياحة٢٠١٣، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ط1 .

7- القعيد و سعيد الراوي: مبادئ السياحة : دار اثراء للنشر والتوزيع ط 1 ٢٠١١ عمان الأردن .

8- غادة صالح حسن : اقتصاديات السياحة : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ط1 2008.

9- احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، الناشر دار الدكتور للعلوم، وزارة التعليم والبحث العلمي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،2009 .

10-مهند بن عبد الملك سلمان، احمد بن بكر البكر، دراسة وصفية (مفهوم الناتج المحلي الإجمالي) ، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 2016.

11-وزارة التخطيط، العراقية ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية،(تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010، 2011)

12-وزارة التخطيط العراقية ،الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الارقام القياسية ، النشرة الاحصائية السنوية، لسنوات متعددة.

13-وزاررة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.

14-Douglas C. Frechtling ,The Tourism Satellite Account, A Primer Annals of Tourism Research, Vol.37, No. 1.

Analysis of the relationship between tourism spending and the average per capita GDP in Iraq During the period 2004-2020

Researcher : Lecturer / Israa Saad Fahd
College of Tourism Sciences / Al-Mustansiriyah University
Israa.saad@uomustansiriyah.edu.iq
Prof. Dr. Younes Boujelbene
Faculty of Economics and Management / University of Sfax / Tunisia
younes.boujelbene@gmail.com

Abstract:

This research aims to illustrate the importance of inbound tourist spending and its impact on the economies of tourist-receiving countries, with a particular focus on its effect on the average per capita Gross Domestic Product (GDP) in Iraq during the period from 2004 to 2020. The study explores how this indicator has fluctuated due to various factors such as political and security instability, economic crises, and the impacts of the COVID-19 pandemic that have harmed both the global and Iraqi economies. A descriptive analytical method was adopted to examine the reality of the relationship between tourist spending and the average individual income, revealing fluctuations in the results due to the specified influencing factors. The findings indicate that tourist spending has the potential to enhance the per capita GDP in Iraq; however, the resultant impacts vary greatly due to political and security disturbances. The stabilization of these factors is essential for achieving sustainable economic benefits from tourism. It is also crucial for the Iraqi government to focus on improving the tourism infrastructure and security in tourist areas, as well as implementing international promotional strategies to enhance Iraq's image as a tourist destination.

Keywords: Tourism spending, average per capita index, gross domestic product, tourism spending**.**